http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1717) السنة السابعة - الأحد (7) شباط 2010

29

الطريق الى الانتخابات

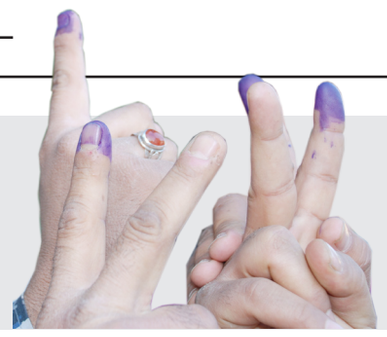

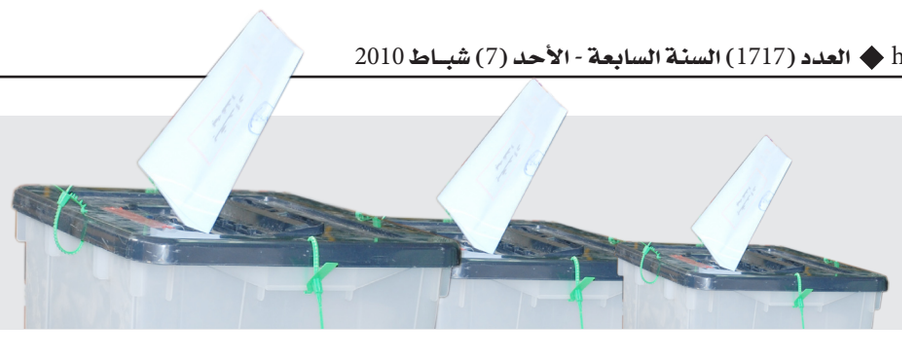

نواب: منع تغلغل البعثيين أهم من الاعتراف الدولي بالانتخابات

بغداد / المدى

اعتبر نواب عراقيون، اليوم الجمعة، أن منع البعثيين من التغلغل في التجربة الديمقراطية العراقية أهم من اعتراف المجتمع الدولي بنتائج الانتخابات المقبلة، مؤكدين أن تحذير الهاشمي من تصاعد أعمال العنف في حال تطبيق قرارات هيئة المساءلة والعدالة قد "يفسر بشكل آخر".

ويقول المتحدث باسم التحالف الكردستاني فرياد رواندزي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الكتل السياسية تعرف الجهات التي تقف وراء أعمال العنف في العراق"، ويشدد على أن "تحذير الهاشمي قد يفسر للبعض بشكل آخر ولن تكون نتيجته إيجابية".

وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي طالب باحترام القرار الذي أصدرته الهيئة التمييزية القضائية بشأن تعليق قرارات هيئة المساءلة والعدالة الخاصة باستبعاد مرشحين عن الانتخابات النيابية المقبلة، محذرا من تصاعد أعمال العنف في حال اعتبرت الانتخابات "غير شرعية"، مبينا أن لدى المجتمع الدولي توجه بعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات في حال عدم السماح للمستبعدين بالمشاركة في الانتخابات.

ويضيف رواندزي أن "شرعية الانتخابات لا تحددها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي أو الأمم المتحدة بل تحددها المشاركة الشعبية الواسعة فيها والقوى السياسية الوطنية"، ويبين أن "الدستور العراقي واضح في منع البعثيين الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين من المشاركة في الانتخابات".

راوندزي

الهاشمي

العسكري

ويشار إلى أن الهاشمي ذكر في تصريحات له خلال زيارته واشنطن حاليا أن "دولاً أجنبية، من بينها الولايات المتحدة، قد لا تعترف بنتيجة الانتخابات"، المتوقع إجراؤها في السابع من آذار المقبل، مؤكداً أنه ناقش هذا الشأن مع الرئيس الأميركي باراك أوباما ونائبه جو بايدن ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خلال الزيارة.

الهاشمي ومنذ سنوات يوهم الأمريكان من جانبه، يعتبر قيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن "الهاشمي مازال يمارس سياسة التخويف التي اتبعها خلال السنوات الماضية لإيهام الأمريكان بالقيام ببعض الخطوات السياسية".

ويقول النائب سامي العسكري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تصريحات الهاشمي توحي بأن هناك نية واضحة لحزب البعث المنحل للقيام بأعمال إرهابية خلال الفترة القليلة المقبلة التي تسبق الانتخابات"، معتبرا أن "هذا الأمر يعني وجود توجه للبعثيين للقيام بأعمال عنف إذا لم يتم السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة".

ويضيف العسكري أن "إطلاق الهاشمي لمثل هذه التصريحات يعني أمرين أولهما هو نقل تهديد البعثيين المتضمن السماح لهم بالمشاركة بالانتخابات أو استخدام العنف كما كان في السابق أو أن للهاشمي صلات تعاون مع البعثيين".

ويشير العسكري وهو من القياديين في دولة القانون إلى أن "شرعية الانتخابات يحددها الشعب العراقي ولا تحددها أي جهة أخرى غيره".

إننا نحذر ولا نحرض

من جانبه، يؤكد المتحدث باسم نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أن تصريحات الهاشمي خلال زيارته الحالية لواشنطن "كانت تحذيرا من العنف وليس تحريضا على العنف".

ويقول المتحدث باسم الهاشمي، عبد الاله كاظم في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "بعض الجهات السياسية تحاول إزالة دولة القانون في العراق وفرض دولة أخرى قائمة على أساس المزاج والمصالح الشخصية"، ويوضح أن "الهاشمي حذر من أن الإيغال بتهميش جهات سياسية محددة سيدفعها إلى حالة اليأس التي قد تؤدي إلى قيامها بأعمال عنف"، بحسب رأيه.

ويضيف كاظم أن "البعض يحاول الآن فرض أجندته لتأسيس دولة ديكتاتورية لا إنسانية تعتمد على الإقصاء والتهميش لكل من يعارضها في الآراء والتوجهات".

وكانت رئاسة الحكومة والبرلمان اتفقتا أمس الخميس على عقد جلسة طارئة للبرلمان يوم الأحد المقبل للنظر بقرار هيئة التمييز الذي أجل النظر بقرار هيئة المساءلة والعدالة إلى ما بعد الانتخابات، يسبقه اجتماع تمهيدي للرئاسات الأربع لدراسة المقترحات التي ستناقش في الجلسة الطارئة، يأتي هذا بعد أن قررت الهيئة التمييزية إلغاء قرارات هيئة المساءلة والعدالة، وسمحت للأشخاص والكيانات المستبعدة بالمشاركة في الانتخابات على أن يعاد النظر بالطعون بعد إجراء الانتخابات، بسبب ضيق الوقت المتبقي قبل أن يبت في جميع الطعون.

يذكر أن عدد المرشحين المشمولين بإجراءات هيئة المساءلة والعدالة يبلغ نحو ٥١٠، فيما يبلغ عدد المتقدمين منهم بطعون حول إجراءات المساءلة والعدالة ٢٨٤، ومن المتوقع أن تجري الانتخابات التشريعية في السابع من آذار المقبل، ويشارك فيها بحسب إحصاءات المفوضية ١٦٥ كياناً سياسياً ينتمون إلى ١٢ ائتلافاً انتخابياً.

خدمة السومرية نيوز

شطب ٤٨ مرشحا للانتخابات لاستمرارهم في العمل بوزارتي الدفاع والداخلية

بغداد / المدى

حذفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اسماء (٤٨) مرشحاً بسبب استمرارهم في الخدمة لوزارتي الدفاع والداخلية.

وذكر بيان للمفوضية ان مجلس المفوضين قرر حذف (٢٣) اسم من الذين وردت معلومات من وزارة الداخلية تفيد بأنهم مستمرون بالخدمة في الوزارة.

مشيرا الى ان مجلس المفوضين قرر ايضا حذف (٢٥) اسماً من المرشحين العاملين في في وزارة الدفاع.

وكانت المفوضية قد اعلنت في وقت سابق عن عدم قبولها اي مرشح ينتسب الى او يعمل في الاجهزة الامنية .

الحملة الانتخابية تنطلق بعد خمسة ايام.. ومصاريفها ملايين من الدولارات

بغداد / المدى

خمسة أيام فقط تفصل الكيانات الانتخابية عن بدء الحملة الانتخابية في العراق استعدادا للانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في السابع من (آذار) المقبل. وبدت الاستعدادات متفاوتة وبدرجات كبيرة من حيث العدة وحجم الأموال المخصصة وكذلك نوعية الإعلانات وكيفية تقديمها للناخب الذي ما زال في حيرة من أمره بشأن المشاركة من عدمها.

وعلى الرغم من وجود عشرات الشركات المحلية المتخصصة في مجال الإعلان والدعاية الانتخابية، فإن شركات عربية وعالمية تمكنت من التغلغل والفوز بعقود بمبالغ خيالية. وتشير تقارير إلى أن بعض الحملات أحيلت لشركات عربية بمبالغ وصلت إلى ٢٠ أو ٢٥ مليون دولار أميركي، ومن المتوقع أن تبث تلك الإعلانات في فضائيات عربية للوصول إلى الناخب العراقي أينما كان. ويقول حيدر الموسوي، صاحب مطبعة «الخيال» في بغداد، إن «أغلب الكيانات السياسية وللأسف عمدت إلى طباعة دعاياتها من بوسترات وفلكسات بأنواعها وأحجامها كافة في دول الجوار مثل لبنان وسورية والأردن وإيران، على الرغم من أن المطابع العراقية، والجميع يعلم، تصنف الثانية بعد بيروت». ويعبر الموسوي عن أسفه لذلك قائلا إن المرشحين «وقبل وصولهم إلى الحكومة المقبلة لا يملكون أدنى مسؤولية عن دعم القطاع الخاص العراقي والنهوض به». وبين الموسوي في تصريحات صحفية أن «عمليات نقل بوسترات الدعايات مستمرة عبر طرق برية وجوية وبحرية للعراق منذ أسبوعين تقريبا، والغريب أن الحكومة العراقية وجهت قبل ثلاثة أيام جميع الوزارات، خاصة وزارة التربية، بعدم طباعة ما تحتاجه من مطبوعات ومناهج في المطابع الأهلية، وهذا يعني أنها حكمت على أكثر من ٥٠٠ مطبعة محلية بالإعدام». من جانبها، بدأت الكيانات والأحزاب السياسية بتقديم طلباتها لأمانة بغداد للحصول على موافقتها لوضع اللوحات الدعائية الخاصة بالانتخابات البرلمانية المقبلة في شوارع العاصمة وتوقيع تعهد خاص بالالتزام بالضوابط التي وضعتها أمانة بغداد والمفوضية العليا للانتخابات. وذكر المتحدث الإعلامي باسم أمانة بغداد حكيم عبد لـ«الشرق الأوسط» أن «أمانة بغداد تلقت طلبين؛ الأول من حزب الأمة العراقية، بزعامة النائب مثال الآلوسي، والثاني من ائتلاف دولة القانون، بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، للموافقة على استخدام أعمدة الإنارة لوضع لوحات الفليكس الخاصة بالدعاية الانتخابية للقائمتين بما ينسجم مع النهج الحضاري للعاصمة وحفاظا على مظهرها من التشويه». وأضاف أن «القائمتين تعهدتا برفع هذه اللوحات بعد نهاية الحملة الدعائية للانتخابات وضمن المدة التي ستحدد من قبل أمانة بغداد»، مشيرا إلى أنهما «يعدان من أولى الجهات السياسية التي قدمت تعهدا وطلبت إذنا من الأمانة لوضع تلك الدعايات الانتخابية في شوارع مدينة بغداد». وكانت أمانة بغداد والمفوضية قد وجهت جميع الكيانات السياسية والائتلافات والمرشحين بضرورة التقيد بقواعد وتعليمات الحملة الإعلامية من خلال توقيع عقد ينص على ذلك وفي حالة مخالفة تلك التعليمات سوف تخضع هذه الكيانات لعقوبات وغرامات مالية من قبل المفوضية إضافة إلى الملاحقة القانونية. جهات غير حكومية معنية برصد الانتهاكات أبدت تحفظها على طريقة استخدام رسائل الهاتف الجوال في الدعاية الانتخابية، وقال رئيس مركز الإعلام الاقتصادي محمد ضرغام إن «وصول هذه الرسائل من دون منح صاحب الهاتف الخيار في تقبلها من عدمه يعد انتهاكا واضحا لحقوقه وتسبب إزعاجا له، وجميع قوانين العالم تراعي مثل هذه الحقوق ونتمنى أن تراعى في العراق». «القائمة العراقية»، بزعامة إياد علاوي، حذرت على لسان المتحدثة باسمها، النائبة ميسون الدملوجي، من استخدام المال العام ومؤسسات الدولة وموارداها في خدمة كتل ذات نفوذ وسلطة، مستخدمة أنواع الضغوط المادية والنفسية للتأثير على الناخب وتضليل خياراته. وأضافت الدملوجي في بيان رسمي لـ«القائمة»: «إننا نتابع بقلق أداء شبكة الإعلام العراقية الممولة من المال العام، التي يفترض أن تنحاز للمشاهد والقارئ، وتطلعه بحيادية على الطيف السياسي المتنافس للانتخابات القادمة، التي تعاني من ضغوط كبيرة لتحويلها إلى أداة بيد أحزاب دون غيرها، وقبل أسابيع قليلة طالب أكثر من ستين نائبا في مجلس النواب بأن يراقب المجلس حيادية شبكة الإعلام العراقية وتوزيع الوقت الإعلامي بين الكتل المتنافسة بالتساوي، إلا أن بعض الكتل قامت بتسويف الطلب مثلما سوفت مشروع قانون السلوك الانتخابي الذي تنص مواده على مراقبة أداء شبكة الإعلام العراقية وضمان حياديتها».

الملصقات الانتخابية تملأ الشوارع

الأردن: الانتخابات العراقية «محطة مهمة» في العملية السياسية

عمان / ا ف ب

ذكرت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية أن وزير الخارجية الاردني، أكد موقف الأردن بقيادة العاهل الأردني عبد الله الثاني الداعم لاستقرار العراق ووحدته وسلامة أراضيه ونجاح العملية السياسية فيه ليتمكن من استعادة دوره الفاعل في محيطه العربي والإقليمي والدولي .

وأشار جودة إلى أن الانتخابات البرلمانية العراقية المقبلة تمثل محطة مهمة على صعيد تعزيز العملية السياسية في العراق، لافتاً إلى أهمية مشاركة كافة مكونات الشعب العراقي فيها الأمر الذي من شأنه إنجاحها تجسيداً لإرادة ووحدة الشعب العراقي وقدرته على التغلب على مختلف التحديات .

وقالت "بترا" إن وزير الخارجية لفت إلى توجيهات عاهل الأردن بأن العراقيين في الأردن هم ضيوف وأشقاء وسيستمر الأردن في تقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم لحين عودتهم إلى بلدهم .

وأضافت أن وزير الخارجية العراقي أعرب عن التقدير الكبير لموقف الأردن النبيل بقيادة الملك عبدالله الثاني تجاه العراق، لافتاً إلى استضافة الأردن جالية عراقية كبيرة من مختلف مكونات الشعب العراقي وتقديم كافة التسهيلات لهم ولموقف الأردن بإتاحة الفرصة لأبناء الجالية العراقية بالاقتراع في المملكة في الانتخابات العراقية المقبلة.

ونقلت الوكالة الأردنية عن زيباري تأكيده الحرص على تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية مع الأردن في مختلف مجالاتها بما يخدم المصالح المشتركة.

الانتخابات تستقطب آلاف المراقبين

بغداد / المدى

تستقطب الانتخابات التشريعية العراقية المزمع إجراؤها في السابع من آذار (مارس) المقبل اهتماماً محلياً ودولياً كبيراً. ويتوقع أن يكون عدد المراقبين بالآلاف.

وأقر المنسق العام لـ «شبكة شمس» لمراقبة الانتخابات هوكو جتو تسجيل شبكته خروقات في الانتخابات السابقة، لكنه قال لـ «الحياة» ان «الترويج داخل المراكز الانتخابية يأتي عادة من وكلاء الكيانات»، لافتاً الى ان الشبكة التي لديها اكثر من ٣٠٠٠ مراقب في مختلف أنحاء العراق «تعتمد على معايير عالمية لتسجيل المراقبين».

وأضاف ان «تلك المعايير تلزم المراقب التوقيع على تعهد بعدم الترويج لأي كيان كما لا يتم تسجيل أي شخص ينتمي الى حزب او قريب من الدرجة الأولى لأي مرشح، وان لا يكون موظفاً لدى المفوضية او منتسباً إلى احد الأجهزة الأمنية».

وحذر هوكو من «بعض منظمات المراقبة المدعومة من أحزاب او كيانات متنافسة»، مطالباً الجهات ذات العلاقة بـ «التدقيق في تاريخ المنظمات والمؤسسات التي تريد مراقبة الانتخابات ومطالبتها بتزكية من الأمم المتحدة او المنظمات العالمية المعروفة بنزاهتها وحيادها».

وأعرب رئيس حزب «الموظفين والمتقاعدين الليبرالي» ضرغام محمد عن خشية كبيرة من ان «تقوم أحزاب السلطة والكيانات المدعومة مالياً من الخارج بشراء بعض المؤسسات المراقبة او بعض المراقبين».

وقال في تصريح صحفي إن «الاجراءات التي تتخذها مفوضية الانتخابات غير كافية لأنها تقتصر على تغريم الكيانات المخالفة مبالغ مادية زهيدة، ما يشجع بعض الكيانات على خرق القواعد الانتخابية وبدء الحملات الدعائية قبل موعدها المحدد غير مكترثة بالغرامة التي لم تتجاوز ١٥ مليون دينار عراقي (نحو ١٣ ألف دولار)».

وكانت مفوضية الانتخابات عاقبت ٢٠ ائتلافاً وكياناً سياسياً لبدئها الحملات الانتخابية قبل الموعد المقرر في ١٢ الشهر الجاري، وأبرز الكيانات المعاقبة هي «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، و «الائتلاف الوطني العراقي» بزعامة «المجلس الأعلى»، وائتلاف «العراقية» بزعامة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي، و «ائتلاف وحدة العراق» بزعامة وزير الداخلية جواد البولاني.

وحاولت المفوضية طمأنة المرشحين إلى ان هناك الكثير من الإجراءات القادرة على منع أي تزوير او خرق للانتخابات. وقالت رئيسة الدائرة الانتخابية في المفوضية حمدية الحسيني لـ «المدى» ان «إجراءات المفوضية قد تصل في بعض الأحيان الى حد إلغاء ترشيح الائتلاف أو الكيان السياسي الذي يروج داخل المركز الانتخابية»، مذكرة بأن «بعض الكيانات السياسية ستقوم بالطعن بالانتخابات في حال خسارتها مهما كانت درجة شفافيتها».

وأضافت «هناك معايير تطبق على المنظمات التي تريد مراقبة الانتخابات منها شهادة تسجيلها لدى وزارة التخطيط وتقديمها ضمانات بأنها مستقلة ولن تقوم بالترويج لمرشح ضد آخر»، مشيرة الى ان «المنظمة المخالفة تتعرض لعقوبات قانونية تصل في بعض الحالات الى إلغاء تسجيلها». وتابعت انه «اذا ثبت ممارسة دعاية انتخابية أو ترويج لأي كان داخل محطة انتخابية فسيتم إلغاء أصوات تلك المحطة».

وعن طبع المفوضية ٧ ملايين ورقة انتخابية إضافية وزائدة عن عدد الناخبين الذي يصل الى ١٨,٩٠٠ مليون، والتحذيرات من استخدامها في التزوير، بررت الحسيني ذلك بأن «هذه الأوراق ستستخدم للتصويت الخاص الذي يشمل العسكريين والمرضى في المستشفيات، ولتصويت المهجرين داخل البلاد والمهاجرين خارجه»، مؤكدة ان «زيادة عدد اوراق الانتخابات أمر عادي ويجرى وفقاً للمعايير الدولية، لأنه يتم وضع أوراق انتخابية للحالات الطارئة وهذا يحدث في جميع الدول الديموقراطية»، متهمة بعض القوى السياسية بـ «افتعال الأزمات ومحاولة التشكيك بعمل المفوضية على رغم جهلهم بعملها وعدم تكليف أنفسهم السؤال عن إجراءاتها». وكانت كيانات سياسية ومنظمات مستقلة حذرت من استغلال البطاقات الزائدة في تزوير الانتخابات. وجاء في بيان لمنظمة الحريات الدستورية ان هناك «احتمال استغلال ذلك لأغراض اخرى تعوق المسيرة الانتخابية، علاوة على انها تشكل هدراً للمال العام الذي ينطوي على سلوك قد يصنف ضمن ملفات الفساد المالي والإداري».

وأضاف البيان: «يمكن استغلال هذه الأوراق من قبل بعض الجهات لتزوير نتائج الانتخابات عن طريق استبدالها بنتائج اخرى خاصة ان نسبة المشاركة غالباً لا تتعدى ٤٠ - ٦٠ في المئة في أفضل الأحوال»، مطالبة بوقف طباعتها. وقال الناطق باسم المفوضية القاضي قاسم العبودي إن «عدد المراقبين المحليين المسجلين لحد الآن اكثر من ٥٠ الف مراقب»، لافتاً الى ان «المفوضية سمحت حتى للكيانات الداخلة في ائتلافات بتعيين وكلاء في جميع محطات الاقتراع، وهذا الإجراء هو الأول من نوعه الذي تطبقه المفوضية في العراق».

ورجح وصول «آلاف المراقبين من الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والبرلمانات الأوروبية والمنظمات الدولية»، لكنه اشار الى ان «هؤلاء المراقبين لا يمكنهم مراقبة جميع مراكز الانتخابات لذلك يعمدون الى اختيار عينات من محطات اقتراع مختلفة في بغداد والمحافظات لمراقبتها».

الاستعداد للانتخابات

نعي

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية))

ينعى مصرف الخليج التجاري المرحوم

(المهندس أنور عبد الأمير الصراف)

في لندن أخ الأستاذ الفاضل جلال الصراف وعم الأستاذ احمد جلال الصراف

وتقام الفاتحة في عمان في مجلس الصالحين / الرابية من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٠/٢/٢ من الساعة الخامسة عصراً وحتى الساعة الثامنة مساءً، ألهم الله ذويه الصبر والسلوان.

((إنا لله وإنا إليه راجعون))

مصرف الخليج التجاري